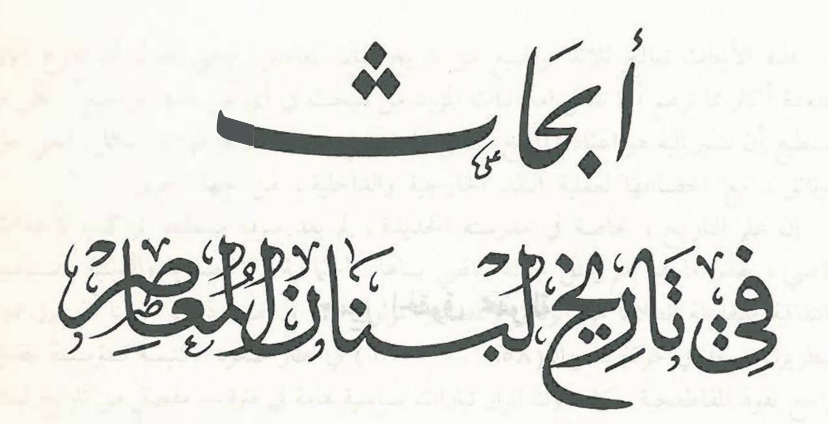
د. عِصام كمال خليفة
أحد أساتذة التاريخ في الجامعة اللبنانية



دار الجيل
بيروت

الطبعة الأولى
١٩٨٥

مواقف بعض النُّخَب الإسلامية
١٩١٨ — ١٩٤٣
من رفض الدّولة اللبنانية الى التعايش الميثاقي*

* صدر في مجلة الواقع، العدد ٥ — ٦، ت١ ١٩٨٣.

هذا البحث هو جزء من بحث مطوّل يتناول مواقف مختلف النخَب الطائفية اللبنانية من مسألة الدولة اللبنانية في مرحلة ما بعد ١٩١٨.

وهدف الباحث هو الإنطلاق من استجلاء المواقف التاريخية لمجمل الكتل الإجتماعية المشكّلة للمجتمع اللبناني، بروح علمية وموضوعية، والخروج من تحليل هذه المواقف بقوانين تاريخية — إذا أمكن — تسمح بالانتقال — تالياً — إلى طرح تصوّر مستقبلي لما يمكن أن يشكل نظاماً سياسياً لبنانياً ينسجم مع حركة التقدّم، ويرسي القضية اللبنانية على أسس السلام والحرية والديمقراطية الحقيقية.

* * *

كانت أغلبية النخب الإسلامية بين ١٩١٨ — ١٩٢٠ تقف إلى جانب الحكومة الفيصلية في الشام. فرياض الصلح كان من بين الذين بايعوا فيصل ملكاً على سوريا. ومختار بيهم وعلي سلام وعمر الداعوق كانوا من مؤيّدي الدعوة الشريفية[١]. وفي رسالة[٢] أرسلها Picot بتاريخ ١٥ ت٢ ١٩١٨ إشارة إلى مظاهرات تحمل علم فيصل قامت في بيروت واجتماع عام عقد عند أحد زعماء المسلمين. وفي تقرير إلى وزارة البحرية مرسل بتاريخ ٢٦ ت٢ حول الوضع في طرابلس إشارة إلى أن قسماً كبيراً من المدينة يؤيّد الإنضمام إلى فيصل[٣]. وفي ٢٩/ ١٢/ ١٩١٨ يذكر جهاز الاستخبارات البحرية أن «مسلمي بيروت هم على أهبة الثورة ويطالبون بسيطرة السلطة الشريفية[٤]، وكذلك تظاهر مسلمو طرابلس وصيدا مطالبين العرب باليقظة وبالنهوض للاستقلال»[٥]. ومن ناحية أخرى وقع وجهاء بيروت السنّة ومتاولة من الجنوب عرائض تطالب بتنظيم سوريا على أساس الكانتونات ذات الشكل الديمقراطي في إطار سوريا الفدرالية[٦].

---

١. وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: Levant - E. Syrie - Liban, V9, p. 1 (وسنشير إلى هذه الوثائق من الآن فصاعداً بالمصطلح A.E.)
٢. المرجع نفسه، ج ٧، ص ١٤٦.
٣. المرجع نفسه، ج ٥، ص ٤١.
٤. المرجع نفسه، ج ٧، ص ٢٧٣.
٥. المرجع نفسه، ج ٦، ص ١٨٣.
٦. المرجع نفسه، ج ١٣، ص ٩٠؛ ج ١٢، ص ٢٨٠؛ ج ٩، ص ١٦٦.

وقد جاء في جريدة الحقيقة التي كانت تعكس وجهة النظر الإسلامية «نريد الإستقلال ووحدة سوريا. لبنان كان عثمانياً وحرّره فيصل كما حرر سوريا كلها فلا مناص من بقائه ضمن سوريا»[٧]. ويعتبر راشد طبارة، في نفس الجريدة، أن المسألة اللبنانية داؤنا الحاضر والمسألة الصهيونية داؤنا المقبل، معتبراً أن الوحدة السورية هي الحل[٨].

وذكرت جريدة لسان الحال أن من بين الوفود التي بايعت فيصل عبد الحسين الصادق عن جبل عامل، إبراهيم أفندي الخطيب عن جنوب لبنان، الشيخ عبد القادر المغربي عن طرابلس، رضا بك الصلح عن بيروت، رياض بك الصلح عن صيدا، الأمير أسعد الأيوبي عن مسلمي لبنان[٩].

ويؤكد بيكو لبيشون، في ١٩ أيار ١٩١٩، أن المسلمين ينقسمون إلى فريقين:
من جهة، الأكثرية العظمى تؤمن بضرورة إبقاء سوريا موحدة ومستقلة تحت رعاية فيصل.
ومن جهة أخرى، ثمَّة فريق آخر يؤمن بوحدة سوريا الكبرى على أساس الكانتونات المرتبطة اقتصادياً وسياسياً بالوصاية الفرنسية[١٠].

أما الشيعة فلم يعلنوا بعد موقفاً، إنما كامل بيك الأسعد رئيس حزب الأكثرية الشيعية يميل للحكم الفيصلي[١١]. ويورد تقرير إنكليزي[١٢] أن ثمَّة مظاهر تمرّد شيعية ضد فرنسا، ففي حزيران ١٩٢٠ قام ٥٠٠ متوالي تقريباً، يقودهم عبد اللطيف بيك، بهجوم على الفرنسيين وقرى دير ميماس والقليعة والخربة، وقتل في الهجوم ٦٦ مسيحياً.

وفي الشوف، رغم الضغط الممارس من قبل الأمير أمين إرسلان ومن مصطفى بيك حمادة على الدروز، فإن هؤلاء يقفون موقفاً حَذِراً باستثناء بعض قرى الباروك (شارون وبتاتر...) حيث يظهر بعض السكان ميولاً شريفية[١٣].

ولا نرى من الضروري التوقف طويلاً عند المؤتمر السوري وما قام به من نشاط في دمشق بين عامي ١٩١٨ — ١٩٢٠، وحسبنا عرض أسماء اللبنانيين الذين شاركوا في أعماله، ومنهم: رشيد رضا (الذي ترأس المؤتمر)، عثمان سلطان وسعيد طليع (عن طرابلس)، عبدالله مالك (عن راشيا)، يوسف نمور (عن البقاع)، توفيق مفرّج (عن الكورة)، جورج حرفوش والأمير أمين أرسلان ورشيد نفاع وابراهيم الخطيب وعلي تلحوق (عن جبل لبنان)، وعبد

٧. جريدة «الحقيقة»، ع ١١٢٦، س ١١، تموز ١٩١٩.
٨. جريدة «الحقيقة»، ع ١١٣٨.
٩. جريدة «لسان الحال»، ع ٧٧٩٩، ١٣ أيار ١٩١٩.
١٠. **A. E.** ج ١١، ص ١٥٧.
١١. المرجع نفسه، ج ١٣، ص ١٦٨.
١٢. وثائق وزارة الخارجية البريطانية: Public Record Office, F.O. 371/5036
(وسنشير إلى هذه الوثائق من الآن فصاعداً بالمصطلح F.O.).
١٣. **A. E.**، ج ١٥، ص ٨٧.

الفتاح شريف (عن طرابلس)، وتوفيق البيسار وصبحي الطويل (عن عكار)، ورياض الصلح وتوفيق الجواهري (عن صيدا)، وعفيف الصلح (عن صور)، ومراد غلمية (عن مرجعيون)، والحاج خليل عبدالله ومحمد بيك سهيل ومصطفى الأسعد (عن جبل عامل)، ووديع أبو رزق (عن زحلة)[١٤].

وفي جريدة البلاغ مقالات لشخصيات إسلامية، على امتداد أوائل العشرينات، تصرّ على المطالبة بالوحدة السورية[١٥]، معتبرين أنفسهم مظلومين في لبنان الكبير. وعام ١٩٢٢ يوقع أهالي طرابلس والملحقات عرائض يطلبون فيها إلحاقهم بالداخلية لأنهم لم يروا فائدة من إلحاقهم بلبنان[١٦]. وبسبب ربط كلمة لبناني بالمسيحيين استبدلت بطاقات هوية مسلمي بيروت بكلمة بيروتي[١٧]. وحتى حاكم لبنان الإداري حسين الأحدب، عام ١٩٢١، تعرض للانتقاد لأنه أغفل ذكر لبنان الكبير في المأدبة التي أقامها لغورو[١٨]. وتؤكد جريدة العهد الجديد[١٩]، أن مسلماً واحداً لا يمكن ولن يمكن أن يرضى بما يسمونه لبنان الكبير وأن مسلماً واحداً لا يرضى ولن يرضى عن وحدة بلاده بديلاً، إنه سوري ويسعى إلى وحدة سورية وهو استقلالي ويسعى بمختلف الطرق المشروعة لاستقلال سورية.

ومن برنامج تاج الدين الحسيني عام ١٩٢٥، وهو من زعماء سورية، استرداد الأقضية الأربعة وهي البقاع وبعلبك وحاصبيا وراشيا[٢٠]. والدكتور شهبندر وحسن الحكيم وسعيد حيدر يطالبون بضم الأقضية الأربعة للوحدة السورية، في نفس الفترة[٢١]، وكذلك كان موقف الداماد[٢٢].

وعندما طرحت اللجنة النيابية المكلّفة بوضع الدستور أسئلة على القيادات الإجتماعية، عام ١٩٢٦، اجتمع وجهاء المسلمين (أحمد عباس، أحمد نامي، بدر دمشقية، جميل الحسامي... عبدالله بيهم، عمر الداعوق، الحاج عبد القادر قباني، خير الدين الأحدب، وغيرهم...) في نادي جمعية المقاصد الخيرية للبحث في الأسئلة الموجهة بشأن الدستور اللبناني، وتمَّ الاتفاق بالإجماع على رفض الإجابة على هذه الأسئلة لأن الأمة الإسلامية لا تقرّ

١٤. F.O. 371/5040
١٥. من مقال لمحمد باشا المخزومي، «البلاغ»، ع ١٩٦٤، ٢ تموز ١٩٢١؛ ومقال لمحمد كامل شعيب العاملي: «لا حياة إلا بالوحدة السورية»، «البلاغ»، ع ٢٠٦٩، ٣ كانون الأول ١٩٢١.
١٦. جريدة «المهماز» ع ٤، ٢٨ كانون الأول ١٩٢٢.
١٧. جريدة «لسان الحال»، ع ٨٤٧١، ١٤ تشرين الثاني ١٩٢١.
١٨. جريدة «الحقيقة»، ع ١٤٦٠، ٢٠ نيسان ١٩٢١.
١٩. جريدة «العهد الجديد»، ع ١٥٠، ٢٣ كانون الأول ١٩٢٥.
٢٠. أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ج ٣، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٤، ص ٣٩٣.
٢١. المرجع نفسه: ص ٥١٥.
٢٢. **A. E.**، ج ١٩٨، ص ١٢١؛ F.O. 371/11505

بلبنان الكبير[٢٣]. وكذلك علماء طرابلس وصيدا وتجارها وعدة نقابات فيها يقاطعون الدستور ويدعون للوحدة السورية[٢٤]. وفي ١٩ شباط يصرّح عمر الدعواق مؤكّداً موقف الطائفة الإسلامية في بيروت برفض الدستور وبالالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية[٢٥].

وفي جلسة ١٩ أيار ١٩٢٦ النيابية، عند طرح المادة الأولى من الدستور على بساط البحث، وهي المتعلقة بحدود لبنان، قدم عمر الدعواق نائب بيروت الاحتجاج التالي: لما كنا من ممثلي البلاد التي ألحقت بلبنان الصغير بدون استفتاء أهلها نحتجّ على المادة الأولى من القانون الأساسي ونطلب فصل البلاد التي ألحقت بلبنان الصغير أي القديم، وجعلها حكومة مستقلة إدارياً واقتصادياً وسياسياً على أن يكون لها اتحاد مع لبنان الصغير والبلاد السورية:
نائب الجنوب: خالد شهاب، نائب طرابلس: خير الدين عدرة، نائب البقاع: صبحي حيدر، نائب بيروت: عمر الدعواق، نائب بيروت: عمر بيهم[٢٦].

وفي عام ١٩٢٧ تابع حزب الاستقلال العربي تحرّكه، ومن بين أعضائه اللبنانيين البارزين: شكيب وعادل أرسلان، رياض الصلح، ورشيد رضا، وبرنامجه قيام أمبراطورية عربية ضخمة على سوريا أن ترتبط بها. وهذا الحزب ذو عداء دائم لفرنسا ويريد أن يقلص لبنان إلى حدود المتصرفية[٢٧].

وفي تشرين الأول ١٩٢٧ عقد مؤتمر قومي في دمشق طالب بالوحدة السورية وشارك فيه عن بيروت عبد الرحمن بيهم وعبدالله اليافي، وعن طرابلس عبد الحميد كرامي، الدكتور عارف البيسار، عارف الرفاعي[٢٨].

وفي حزيران ١٩٢٨ عقد مؤتمر حضرته أغلب القيادات الإسلامية:
– من صيدا وجبل عامل: محمود زنتوت، الحاج اسماعيل خليل، الشيخ أحمد رضا، أحمد عارف الزين، محمد علي الحوماني، يوسف أبو ظهر، توفيق الجوهري، سامي زنتوت، بديع الزين، سعيد عسيران.
– من بيروت: عمر بيهم (عمر الدعواق تخلف بسبب المرض)، عبد الرحمن بيهم، الحاج بشير جبر، عبدالله اليافي، صلاح بيهم، محمد خرما، أنيس نجا، أحمد الدعواق، عزت قريطم.

---

٢٣. جريدة «العهد الجديد»، ع ١٥٩، ٦ كانون الثاني ١٩٢٦.
٢٤. المرجع نفسه، ع ١٦٣ ـ ١٦٦، ١٢ ـ ١٦ كانون الثاني ١٩٢٦.
٢٥. المرجع نفسه، ع ١٩١، ١٩ شباط ١٩٢٦.
٢٦. المرجع نفسه، ع ٢٣٥، ٢١ أيار ١٩٢٦، وأنور الخطيب، **المجموعة الدستورية**، القسم الثاني ـ دستور لبنان، ١٩٧٠، لا اسم للمطبعة، ص ١١ و١٢.
٢٧. **A. E.**، ج ٢١٤، ص ١٨.
٢٨. أمين سعيد، المرجع السابق، ص ٥٣١.

– من طرابلس: عبد الحميد كرامي، عبد اللطيف بيسار، سعدي المنلا، مصطفى الهندي، حسن رعد، صبحي الملك، عارف حسن الرفاعي.
– من عكار: عثمان باشا المحمد، عبد الفتاح الشريف، حسني عطيّة.
– من بعلبك: صبحي حيدر، نجيب حيدر، أديب الرفاعي، لطفي حيدر، عباس ياغي، أديب قانصو، حمد حسين شومان.
– من وادي التيم: فؤاد الشهابي وغيره.
– من البقاع والمعلّقة: إبراهيم القيّم، الدكتور أمين قزعون، قاسم الهماني[٢٩].

ومن القرارات التي اتخذها المؤتمرون:
١. يؤيد المؤتمر ميثاق البلاد الوطني ويطلب إلى الجمعية التأسيسية تحقيق وحدة البلاد السورية العامة بضم جبل الدروز والبلاد المسماة بلاد العلويين والبلاد التي ضمت إلى لبنان القديم ١٩٢٠ إلى سوريا وذلك بوضع مادة خاصة في صلب الدستور تنص على أن سوريا المؤلفة من البلاد المذكورة هي دولة واحدة لا تتجزأ مستقلّة ذات سيادة.
٢. إرسال تحية إلى الجمعية التأسيسية السورية وتأييد الكتلة الوطنية... وشكر الوفد السوري في أوروبا.
٣. يبلغ هذا القرار إلى صاحب الدولة رئيس الجمعية التأسيسية وبواسطته إلى فخامة المفوض السامي وإلى وزارة خارجية فرنسا وإلى جمعية الأمم[٣٠].

وبموازاة هذه القرارات من القيادات الإسلامية، قدمت عرائض من البقاع وراشيا تطلب الوحدة السورية ورفعت للمجلس التأسيسي السوري[٣١].

وفي عام ١٩٣١، على أثر زيارة فيصل ملك العراق لفرنسا، شاعت إشاعة باتحاد القطرين العراق وسوريا. وقد لقيت الدعاية لاتحاد القطرين في هذه الفترة تأييداً كبيراً فوضعت دمشق وحلب وحمص وحماه وبيروت وطرابلس وجبلة وصيدا وصور وجبل عامل مضابط بوحدة القطرين[٣٢]. كما قامت مظاهرات في طرابلس تهتف للوحدة السورية والعربية[٣٣]. الأمر الذي أدّى إلى اعتقال الكثيرين فقام وفد من عبد الحميد كرامي، البيسار، وعارف الحسن لمقابلة المندوب الفرنسي. وقال الحسن إذا كنتم تريدون توقيف كل من ينادي بالوحدة السورية لوجب توقيف أعضاء الوفد[٣٤].

---

٢٩. جريدة «العهد الجديد»، ع ٥٠١، ٢٦ حزيران ١٩٢٨.
٣٠. المرجع نفسه.
٣١. المرجع نفسه، ع ٥٣٨، ١٨ آب ١٩٢٨.
٣٢. أمين سعيد، المرجع السابق، ص ٥٧٨.
٣٣. جريدة «العهد الجديد»، ع ١١٤٩، ٢٦ نيسان ١٩٣١.
٣٤. المرجع نفسه، ع ١١٥٥، ٣ أيار ١٩٣١.

وفي ٢٣ ت٢ ١٩٣٤ قدم وجهاء بيروت عريضة إلى وزير الخارجية الفرنسية (مسيو لافال)، من أهم ما جاء فيها[٣٥]:

«نحن الموقعين على هذه العريضة من الطائفة الإسلامية في بيروت والسواحل السورية اللبنانية نرى من واجبنا عرض الأمور الآتية:

لقد شعر المسلمون غداة الاحتلال بأن حكومة الانتداب نفرت إلى معاملة المسلمين في منطقة لبنان والأراضي الملحقة بها قهراً معاملة لا تنطوي على شيء من مبادئ العدل والمساوات (كذا) فأوجبت علينا الغرم ولخلافنا الغنم فمع كوننا ندفع المابة خمسة وستون من إيرادات هذه الدولة نرى خلافنا ينعم بالمأموريات العالية وعوضاً عن ذلك فالسلطة المحتلة بسطت سلطانها على محاكمنا الشرعية وتسلطت على أوقافنا في حين أن في لبنان طوائف عديدة تتمتع بحريتها الكاملة واستقلالها الديني والطائفي التامّ لا أثر لتدخل أية سلطة زمنية في شؤونها الخاصة... (ثم تحتج العريضة على وضع المحاكم الشرعية وتطرح قضية الحج إلى أن تشير) هذه حالة المسلمين منذ خمسة عشر عاماً في عهد السلطة المنتدبة بسطناها قبل اليوم ولفتنا في مواقف شتى إلى عواقبها الوخيمة وقد رسخ في الأذهان أن الطائفة الإسلامية سائرة إلى الإضمحلال بتأثير الضربات المتوالية التي تنزل عليها من السلطة القائمة. وأن لا حياة لها في هذه البلاد.

وتطلب العريضة أخيراً «انتداب لجنة محايدة للتحقيق في جميع الأمور التي سردناها آنفاً وتفضلوا بقبول فائق احترامنا».

ومن بين الذين مضوا العريضة سليم علي سلام، عبد الحميد كرامي، محمد عمر يبهم، أمين أرسلان، حليم قدورة، و١٣٠ توقيعاً بينهم ملاكون وصيادلة ومحامون وأطباء ومقاولون و٦١ تاجراً.

وثمّة رسائل عدّة لاحقة أرسلها أبو علي سلام إلى بول بونكور تشرح مطالب المسلمين وتشدّد على الوحدة.

وفي عام ١٩٣٦، بعد التغييرات التي طرأت على السياسة الأوروبية (بروز المدّ الفاشي والنازي)، وانطلاقاً من عوامل داخل سوريا ولبنان من جهة وداخل فرنسا من جهة أخرى (خاصة وصول الاشتراكيين إلى السلطة) بدأت المشاورات لوضع معاهدة بين سورية وفرنسا أولاً وفرنسا ولبنان ثانياً.

منذ حزيران ١٩٣٦ بدأت التحركات في الأوساط الإسلامية تتخذ طابعاً تصاعدياً. ففي ١٤ حزيران يرسل رئيس مؤتمر الساحل سليم سلام برقية إلى وزارة الخارجية الفرنسية يؤكد فيها أن «المناطق السورية التي ضمت إلى لبنان برغم معارضة سكانها يطالبون، من خلال مؤتمر

---

٣٥. .A. E، ج ٥٠٧، ص ٧٤.

عقدوه، بالوحدة السورية الشاملة»[٣٦]. أما رياض الصلح، في ٢٩ حزيران، فيطلق تهديداً بالإنضمام إلى سوريا، عبر وحدة فدرالية، إذا استمر الفرنسيون بدعم المسيحيين[٣٧].

وفي ٥ تموز اجتمع مندوبون من صيدا، وطرابلس، وصور، ومرجعيون، والنبطية، وبنت جبيل وباقي مناطق جبل عامل، وأدانوا سياسة التجزئة. وذكّروا بمضابطهم ومظاهراتهم ضد التجزئة. «وبمناسبة المحادثات الجارية في باريس بين الوفد السوري والسلطات الفرنسية، يقرر المجتمعون— مدفوعين بعامل القومية العربية، وبعامل المصالح الاقتصادية والإجتماعية— المطالبة من فرنسا، أم الحريات، ومن حكومة التكتل الشعبي تحقيق المطالب التالية:

١. تحقيق مطالبهم بالوحدة والاستقلال القومي ورفض كل موقف معاكس لذلك.
٢. إذا كان الوفد الفرنسي على شك من ذلك ليقم باستفتاء جزئي.
٣. تكليف الوفد السوري بالدفاع عن قضيتنا وبمتابعة ذلك. ثم تلي التواقيع...»[٣٨].

وعلى أثر هذا المؤتمر حصلت أحداث دموية في صيدا، فقد تمَّ احتلال مخافر الدرك ورفع العلم السوري، وكان المطلب الأساسي: تحقيق الوحدة مع سوريا[٣٩]. وحصل إضراب عام ابتدأ في ١٢ تموز واستمر لاحقاً، واتهم رياض الصلح بأنه يشرف على هذا التحرك بالتنسيق مع شكري القوتلي[٤٠]. وفي النبطية أعلن الإضراب حداداً على أرواح شهداء الوحدة مع سوريا الذين سقطوا في صيدا وبنت جبيل، وذلك أثناء احتفال فرنسا بعيد سقوط الباستيل ١٤ تموز، وأرسلت برقية وقّعها جورج رحال، سعيد جابر، محمد علي رضا، حيدر بدر الدين، محمد فقيه، بهاء الدين بو خدود، علي زين، بشير جابر[٤١]. وبنت جبيل هي الأخرى أضربت تأييداً للوحدة السورية وأرسلت برقية موقعة من محمد سليم بزي، نجيب حسن عبدالله، علي حسن بري، الحاج علي بيضون[٤٢]. أما جب جنين فقد وقع برقيتها سليم غندور، محمد حسين حيمور، بركات رأفت، صالح صالح، محمد مراد[٤٣]. ومن قادة التحرك في صيدا تذكر البرقيات: أحمد اسماعيل القط، توفيق جوهري، صلاح الدين بزري، صلاح الدين قدورة، عارف زين، كامل قاسم، رامز أبو ظهر، شريف أنصاري، محمد مجذوب، مصطفى بساط، محمود سنيورة، محمد رضا قط، محمد علي علايلي[٤٤].

---

٣٦. المرجع نفسه، ج ٥٠١، ص ٦٩.
٣٧. F.O. 371/35176
٣٨. .A. E، ج ٥٠١، ص ٨٥– ٨٧.
٣٩. من تقرير لِ Meyrier وكيل المفوّض السامي دي مارتل، .A. E، ج ٥٠١، ص ١٠٦ – ١٠٧.
٤٠. المرجع نفسه، ص ١٠٩.
٤١. المرجع نفسه، ص ١٢٦.
٤٢. المرجع نفسه، ص ١٢٩.
٤٣. المرجع نفسه، ص ٢٩.
٤٤. المرجع نفسه، ص ٢٩.

وبعد أن تجدّدت الإضطرابات في صيدا في ٢١ تموز[٤٥]، مع الإصرار على تحقيق الوحدة السورية، طرحت الدوائر السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية تساؤلاً حول الموقف الفعلي للشيعة وطلبت من موظفي المفوضية الفرنسية في بيروت توضيح هذه النقطة. فأرسل Meyrier بتاريخ ٢١ آب ١٩٣٦ تقريراً جاء فيه[٤٦]:

هناك ١٥٥ ألف شيعي في لبنان، والتجمعات الأساسية لهم هي في بعلبك والهرمل (والجنوب)، مع وجود أقلية صغيرة في المدن. ودعاة الوحدة السورية والعربية أقلية بين الشيعة. الوجهاء المحليون، من إقطاعيين وأعيان، يسيرون وراء رجال الدين، وأغلبية الفلاحين الشيعة يسيرون غريزياً وقلبياً وراء زعمائهم الروحيين والزمنيين. للشيعة ٤ نواب في البرلمان اللبناني، كلهم طالبوا في ٧ تموز بالعودة إلى دستور ١٩٢٦. وقد أكّدوا، من جهة أخرى، على تمسكهم بسلامة لبنان ضمن حدوده الحالية. والزعيم الديني الأساسي للطائفة السيد مغنيّة، من لبنان الجنوبي، أكّد للرئيس إده — بعد اجتماعهما — أنه مع استقلال لبنان ضمن حدوده المعروفة. ويختم التقرير بقوله إن ٩٨٪ من شيعة لبنان هم مع لبنان الكبير الحرّ المستقل، وتحت الحماية الفرنسية.

بعد صيدا انتقل ثقل التحرك إلى طرابلس، فأخذت بعض اللجان تهيّئ للتظاهر والإضراب، وقام وفد من: عبد الحميد كرامي وأمين المقدّم بمطالبة السلطات الفرنسية بالانضمام إلى سوريا (١٥ تموز ١٩٣٦)[٤٧].

وفي ١٧ تموز قدمت لسلطات الإنتداب مذكرة هامة من القيادات الطرابلسية (حسين عويضة، دكتور بيسار، عبد الحميد كرامي، رفعت شنبور، تحسين ثمين، سعدي المنلا، حسني ذوق، محمد علي ضناوي، كميل خلاط)، وقد طالبت هذه المذكرة بالوحدة مع سوريا، وبالاستقلال، وبرفع الغبن الذي حصل لطرابلس منذ ١٩٢٠[٤٨]. وعندما زار إميل إده سراي طرابلس في أواسط أيلول استقبل أمام السراي بهتافات (تحيا سوريا، تحيا الوحدة السورية)، ورفعت الأعلام السورية على المآذن، وقامت تظاهرات في مختلف أنحاء المدينة، إلا أنها قمعت ووقع العديد من الجرحى[٤٩]. وكانت قبل ذلك قد حصلت انتفاضات في سير الضنية وبعض مناطق عكار[٥٠]. وفي تقرير رفعته المفوضية إلى وزارة الخارجية الفرنسية يمكن استخلاص النقاط التالية عن موقف سنّة لبنان:

---

٤٥. المرجع نفسه، ص ١٣٤.
٤٦. المرجع نفسه، ص ١٨٢ – ١٨٣.
٤٧. المرجع نفسه، ص ١٠٩.
٤٨. المرجع نفسه، ص ١١٢ – ١١٥.
٤٩. المرجع نفسه، ص ٢٤٢؛ وجريدة «بيروت»، ع ٤٤ و٤٥.
٥٠. **A.E.**، ج ٥٠١، ص ١٣٦.

- عفيف الصلح أرسلته الكتلة الوطنية في سوريا لتحريك الشعب اللبناني تأييداً للوحدة السورية.
- رياض الصلح يتمنى توسيع التحرك نحو شمال إفريقيا.
- في بيروت، المفتي وسليم سلام يتزعمان التحرك.
- طرابلس السنية تقف مع الوحدة السورية[٥١].

وإذا كانت مفاوضات الوفد السوري مع الفرنسيين جارية في باريس (وكان رياض الصلح عضواً في الوفد)، وبينما كان يطالب هذا الوفد بإعادة النظر بالحدود اللبنانية وإعادة المناطق التي ضمت إلى لبنان بحيث لا يستطيع الجبل أن يصمد إزاء الإبتلاع السوري[٥٢]، عقد من جديد مؤتمر في صيدا. وقد طالبت، فيه، صيدا بإعادة النظر بحدود لبنان والإنضمام إلى سوريا. وعائلة آل الصلح بدا وكأنها تلعب الدور المحوري في تنظيم الاضطرابات داخل هذه المدينة. وكاظم الصلح نفّذ ميدانياً ما كان يوعز إليه رياض الصلح من باريس. وإذ يبادر عبد الحميد كرامي بالانضمام لمؤتمر صيدا، فقد بدا أن سكان جبل عامل لم ينضموا إلى التحرك. أما النائبان الشيعيان في جبل عامل فقد انتخبا ضد إرادة آل الصلح، بينما كان عادل عسيران يقف مع آل الصلح. أما سنّة بيروت فقد اجتمع مندوبون عنهم في صوفر تأييداً للوحدة السورية[٥٣].

وفي ٢٥ أيلول ١٩٣٦، استقبل رياض الصلح العائد من باريس من قبل جماهير تتراوح بين ٤ و٥ آلاف على مرفأ بيروت، وقامت تظاهرات ابتهاج في البسطة، ورفعت أعلام سورية بكثافة، مع أعلام فرنسية قليلة جداً، مع بعض الأعلام اللبنانية النادرة. وقد خطب رياض في المتظاهرين، وكذلك خطب فخري البارودي[٥٤].

وبعد عودة دي مارتل إلى لبنان، من باريس، في تشرين الأول تألفت لجنة لبنانية لمفاوضته من أجل وضع معاهدة بين لبنان وفرنسا، وقد دامت المفاوضة شهراً كاملاً[٥٥]. والأعضاء المسلمون في لجنة التفاوض كانوا: خالد شهاب، محمد عبود عبد الرزاق، حكمت جنبلاط، نجيب عسيران[٥٦].

ما هو موقف النخب الإسلامية التي احتجت على مبدأ تشكيل الوفد، وعلى مبدأ ومضمون المعاهدة؟

---

٥١. المرجع نفسه، ص ١٣٧ – ١٤٤ (والتقرير مؤرّخ بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٣٦).
٥٢. المرجع نفسه، ج ٥١٦، ص ٦٩.
٥٣. المرجع نفسه، ج ٥٠١، ص ٢٤٠.
٥٤. المرجع نفسه، ص ٢٨١ – ٢٨٢.
٥٥. تمّ التوقيع في قاعة السراية الصغيرة يوم الجمعة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦.
٥٦. الأعضاء المسيحيون كانوا: إميل إده، بشارة الخوري، أيوب ثابت، بترو طراد، وهرام ليليكيان؛ أما الوفد الفرنسي فكان مؤلفاً من المفوّض السامي دي مارتل، والمساعدين له في المفوضية: ميريه، أوستروروغ، لافون، كيفر.

عندما طلب رئيس الجمهورية، ورئيس الوفد اللبناني المفاوض، إميل إده، من مفتي الجمهورية اللبنانية محمد توفيق خالد إبداء رأيه في المعاهدة، قدم المفتي إلى الرئيس مذكرة جاء فيها[٥٧]:

«بعد أن اجتمعت بوجهاء المسلمين في أنحاء لبنان جميعاً وتحدّثت إليهم وأخذت آراءهم بدا لي أن رغبة المسلمين في لبنان تتلخص في ما يلي:

أولاً: الإستقلال التام.

ثانياً: السيادة القومية.

ثالثاً: الوحدة السورية بطريق الإستفتاء.

وبتاريخ ٢٤ ت١ ١٩٣٦ عقد ما يزيد عن ٢٥ شخصية إسلامية مؤتمراً في منزل عمر بيهم (من أبرزهم سليم سلام، عمر بيهم، رياض الصلح، عبد الحميد كرامي، الشيخ عارف الزين، الشيخ أحمد رضا، الأمير أمين أرسلان...). وقد صدر عن هذا المؤتمر مقررات عدة أبرزها[٥٨]:

١. إن المسلمين هم من جملة طلاب السيادة القومية من أبناء هذه البلاد، مرتكزة على وحدة شاملة لأجزاء سوريا أولاً وللأقطار العربية ثانياً، وهم يتخذون من هذه المبادئ دستوراً أعلى لهم يعملون في سبيل تحقيقه بكل الوسائل المشروعة.

٢. لما كان فريق من أبناء الوطن لا يرون تحقيق الوحدة السورية اليوم فإن المسلمين حباً منهم في إيجاد روح الإلفة (...) لا يرون بأساً في وضع الصلة بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية على أساس الاتحاد بأوسع ما يمكن من أشكاله.

٣. أن تتضمن المعاهدة فصلاً ينص على اللامركزية بحيث تضمن المساواة بين الطوائف في الحقوق والواجبات.

---

٥٧. **بعض الخطب والمذكرات** لصاحب السماحة المفتي الأكبر الشيخ محمد توفيق خالد، مطبعة الكشاف، لا تاريخ، ص ٤.

٥٨. وجدت في وثائق وزارة الخارجية الفرنسية نصّاً مغايراً بعض الشيء للنصّ الذي نشرته الصحف في ذلك الوقت، فقد ورد في وثيقة الكي دورسه ما يلي:

١. المسلمون الذين يؤلفون أكثرية اللبنانيين لم يتوانوا عن الطلب من سلطات الإنتداب أو عصبة الأمم الانضمام إلى سوريا سياسياً واقتصادياً.

٢. الوحدة مع سوريا هي مقدّمة لوحدة عربية شاملة.

٣. هناك تمايز بين طوائف البلاد مما يعزّز الحقد، من هنا يطالب المسلمون باللامركزية الإدارية والمساواة بين الطوائف.

٤. الاحتجاج على كيفية تأليف الوفد اللبناني لعقد المعاهدة مع فرنسا، كونه أبعد مؤيدي الوحدة السورية.

٥. تألفت لجنة برئاسة أبو علي سلام.

٤. الاحتجاج على الوفد الذي تألف للمفاوضة باسم لبنان باعتباره أقصى طلاب الوحدة[٥٩].

بموازاة تقديم هذه المذكرات قامت مظاهرات في طرابلس طالبت بالوحدة السورية (١ ت١)[٦٠] وأعلن فيها الإضراب العام[٦١]. ولم يتوقف إلا بعد تدخل رجال الكتلة الوطنية السورية (جميل مردم بك، سعدالله الجابري، ورياض الصلح)[٦٢].

أما في بيروت فقد بادر رياض الصلح إلى تنظيم قبضايات المدينة، وتمت الدعوة إلى تظاهرة من مسجد البسطة ضد المعاهدة — وكان ذلك إبان شهر رمضان — وممن تزعموا المظاهرة رياض الصلح، فؤاد قاسم من محرري جريدة بيروت، وأنيس النصولي شقيق رئيس التحرير. وقد تسلحوا بالعصي والحجار والسكاكين، ومن هتافاتهم: «فلتسقط الوحدة اللبنانية ولتحيا الوحدة السورية، الوحدة أو الدم». وعند وصول التظاهرة إلى الأحياء المسيحية، أخذ المتظاهرون يكسرون الواجهات وينهبون المحلات ويقلبون عجلات الترامواي والسيارات[٦٣]. بعدها أصدر وجهاء بيروت بياناً مشتركاً يشجبون فيه أعمال العنف ويطالبون بالهدوء[٦٤]. وكان لدى مارتل الدور الكبير في إقناع المسيحيين والمسلمين على إمضاء بيان التهدئة. وقد وقع عن المسلمين رياض الصلح، علي سلام، عمر بيهم. وعن المسيحيين وقع حبيب طراد، جورج ثابت، بشارة الخوري، وهنري فرعون[٦٥]. أما في صيدا وبنت جبيل فقد جرت معارك وهوجمت مراكز الحكومة[٦٦].

وفي إطار هذا الجوّ المضطرب نشأت منظمتان سياسيتان هما الكتائب اللبنانية التي طرحت مسألة الاحتفاظ بحدود الدولة اللبنانية كأساس لعملها[٦٧]، ومن جهة أخرى نشأ حزب النجادة الذي وضع مسألة الإنتماء العربي للبنان القاعدة الأولى لعمله.

إن الإنقسام الطائفي الذي تبلور في المواقف الأساسية المتعلقة بمصير البلاد، والذي وضح أيضاً في الأضطرابات التي اتخذت طابعاً دموياً، حملت الرئيس إميل إده على التشاور مع المفوضية الفرنسية للتوصل إلى الصيغة الفضلى التي من شأنها أن تخفف من معارضة مسلمي لبنان للدولة اللبنانية، فاستقر الرأي على أن توكل رئاسة الوزراء إلى مسلم[٦٨]. ولما كان خير الدين

---

٥٩. جريدة «النهار»، ع ٩٤٧، ٢٥ و٢٦ تشرين الأول ١٩٣٦.

٦٠. **A.E.**، ج ٥٠٢، ص ٢٢.

٦١. جريدة «بيروت»، ع ٦٦، ٢٥ و٢٦ تشرين الأول ١٩٣٦؛ F.O. 371/20848.

٦٢. جريدة «النهار»، ع ٩٧٢، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٦.

٦٣. **A.E.**، ج ٥٠٢، ص ٨٢ـ ٨٤.

٦٤. المرجع نفسه.

٦٥. المرجع نفسه، ص ٧٥ـ ٧٦.

٦٦. **محاضر مجلس النواب** (١٩٣٧ ـ ١٩٣٨)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

٦٧. المرجع نفسه، ص ٢٩.

٦٨. **A.E.**، ج ٥٠١، ص ٢٦٦.

الأحدب هو المعارض الوحيد للمعاهدة الفرنسية — اللبنانية في البرلمان[٦٩] ، وانطلاقاً من مناقشات مطوّلة كان قد أجراها معه فيريه ، حيث استشف فيها ألماً من الأحدب ضد هاشم الأتاسي والكتلة الوطنية السورية التي ضمت — في رأيه — بالمناطق الإسلامية في لبنان مقابل إقرار المعاهدة. كما نقل عنه ما حرفيته :

"...Ainsi , a ajouté avec quelques amertume M. Khair Eddine Ahab, les musulmans du Liban sont pour les syriens seulement une monnaie d'échange".

لذلك[٧٠] كلف الأحدب بتأليف وزارة جديدة ، فتشكلت منه ومن ميشال زكور وحبيب أبو شهلا وأحمد الحسيني[٧١] . وبالرغم من استقبال تجار ووجهاء طرابلس هذا الحدث بالترحيب الحار[٧٢] ، فقد أصدرت الجبهة الشعبية في طرابلس بياناً أكّدت فيه ، مجدّداً ، على حق الشعب في تقرير المصير ، ورفض التجزئة ، والانضمام إلى سوريا ورفض الحكم اللبناني ، وانطلاقاً من الأحداث الدموية الأخيرة طالبت الجبهة بإعطاء طرابلس حكماً ذاتياً[٧٣] . إلا أن العديد من وجهاء طرابلس ، بمن فيهم عبد الحميد كرامي ، أكّدوا أنهم سيضعون من الآن فصاعداً ، المصلحة اللبنانية فوق كل مصلحة[٧٤] . بيد أن برقيات أرسلت لاحقاً طالبت بضم طرابلس إلى سوريا. ومن بين الذين مضوا عليها :

عبد الحميد كرامي ، الدكتور البيسار ، راشد سلطان ، محمد خالد ، حسني ذوق ، محمد مصطفى ، سعدي منلا ، تحسين ثمين ، محمد علي ضناوي ، شوقي دندشي كبارة[٧٥] ... بالرغم من ذلك ، فقد اعتبر الأحدب ، أن البلاد دخلت — مع وصوله إلى رئاسة الوزارة — عهداً جديداً هو عهد المساواة في الحقوق والواجبات وعصر الإنصاف للجميع ، وكل ذلك ينبثق من روح المعاهدة اللبنانية — الفرنسية[٧٦] . وعليه فقد شدّد الأحدب على رفض ضم طرابلس إلى سوريا وأكّد على ضرورة وحدة لبنان[٧٧] ، كما أرسل — مع الرئيس إميل إده ، رسالة مشتركة إلى ليون بلوم — رئيس الوزراء الفرنسي ، تحتج على المطامع السورية في طرابلس وعكار[٧٨] .

٦٩. **محاضر مجلس النواب** (١٩٣٦ — ١٩٣٧)، ص ٢٢٨.
٧٠. **A.E.**، ج ٥٠١، ص ٨١ — ٨٢.
٧١. المرجع نفسه، ج ٥٠٢، ص ١٢٥.
٧٢. المرجع نفسه، ص ١٧٥ و١٧٧.
٧٣. المرجع نفسه، ص ١١٨ — ١١٩.
٧٤. المرجع نفسه، ص ١٨١ (وكان ذلك في شباط ١٩٣٧).
٧٥. المرجع نفسه، ج ٥٠٣، و٥٠٤، بتاريخ ١١ حزيران ١٩٣٧.
٧٦. جريدة «بيروت»، ع ١١١، ٦ شباط ١٩٣٧ ؛ وF.O. 371/20848.
٧٧. **A.E.**، ج ٥٠٣ — ٥٠٤، ص ٢٦ — ٢٧ (١١ حزيران ١٩٣٧).
٧٨. المرجع نفسه، ج ٥٠٢، ص ١٧٧.

يمكن اعتبار نهاية العام ١٩٣٦ وبداية العام ١٩٣٧ نقطة تحوّل هامة في موقف الأيديولوجية الإسلامية الغالبة من لبنان الكبير كدولة وكوطن. فبعد هذا التاريخ خفت الدعوات الرافضة للإنضمام إلى الدولة اللبنانية واتجهت إتجاهاً جديداً.

فبعد أن تعرض مذكرة من المجلس الإسلامي (يرأسه سليم علي سلام) إلى وزير الخارجية الفرنسية وضعَ المسلمين الذين ألحقوا قسراً بلبنان ، مشيرة إلى أنهم يعانون من اللامساواة في المعاملة ، وأن فرز ا الليبرالية هي مع التوازن الطائفي في لبنان ، تؤكد المذكرة إلى أن المعاهدة أرست قاعدة ٦و٦ مكرر ، وأن النصوص تؤكد نظرياً وعملياً مبدأ المساواة.

وفي ضوء ذلك تأمل المذكرة «استفادة البقاع وعكار وجبل عامل (وهي مناطق محرومة) من خيرات الدولة. وفي ضوء تحقيق المساواة ، فالمسلمون يعتبرون أن بالإمكان التكيّف مع النظام السياسي الجديد»[٧٩] .

إذن يبدو من الواضح أنه بدلاً من الإستمرار في رفع شعار الوحدة مع سوريا أصبح المطلب الإسلامي السائد : التنسيق مع الأشقّاء العرب من ضمن الكيان اللبناني. ولكن هل لنا أن نتوقف بإيجاز عند العوامل الدافعة والأسباب التي أدّت بغالبية المسلمين إلى اتخاذ الموقف الذي عرضنا (١٩١٨ — ١٩٣٧).

تكاد الأسباب التي أثرت في الموقف الإسلامي تختصر بالنقاط التالية :

أولاً : السبب الديني

بالرغم من وجود نخب إسلامية متنورة وضعت فكرة الولاء للوطن في مرتبة أولى من الولاء الطائفي ، بيد أن فئات غير قليلة من المفكرين ومن عامة المسلمين ظلت تعتبر الشريعة الإسلامية هي القاعدة التي يجب أن تنظم الدولة والمجتمع على أساسها.

فهذا رشيد رضا يعتبر أن «المسلمين لا يعتقدون بحق ولا واجب إلا إذا كان مبنياً في شريعتهم ومأخوذاً من أصول دينهم. فإذا فصل بين الدين والدولة كان جميع ما تكلفهم به الدولة من الحقوق والواجبات غير واجب الاتباع في اعتقادهم فإذا أخذوا به في العلانية لا يأخذون به في السر»[٨٠] . ورابطة «الجامعة الوطنية» — في اعتقاده — هي نتاج الأجانب من فرنسيين وإنجليز تبنّوها لينالوا ما وسعوا من حلّ رابطة المسلمين الدينية وصرفهم عن تشريعهم وسلطانه[٨١] .

٧٩. إن هذه المذكرة المرفوعة بتاريخ ٢ حزيران ١٩٣٧ تعتبر من الوثائق البالغة الأهمية لجهة التحوّل السياسي في موقف الإيديولوجية الإسلامية من المسألة اللبنانية (**A.E.**، ج ٥٠٣، ص ١١ — ١٦).
٨٠. مجلة «المنار»، س ٢، ١٨٩٩، ص ٣٥٩.
٨١. المرجع نفسه، ج ٢٦، ١٩٢٦، ص ٦٩٩ — ٧٠٦.

ومن جهة أخرى فقد اعتبرت نسبة كبيرة من الرأي العام الإسلامي أن مشروع لبنان الكبير هو مشروع مسيحي. فهذه جريدة الحقيقة الإسلامية [٨٢] تتساءل: إذا كان اللبنانيون يريدون إقليماً مسيحياً، لماذا ضم مقاطعات معظم سكانها غير مسيحيين، لماذا إخضاع المسلمين لهذه الدولة المسيحية؟ وتعتبر الجريدة أن المسألة اللبنانية سببها الأول والوحيد: الدين [٨٣].

وخطباء الجمعة، في المساجد، كانوا يدعون لاسم السلطان حسين. الأمر الذي أوجد إشكالات مع سلطات الانتداب الفرنسي [٨٤].

ومن ضمن الإحساس الديني بالتفوق تتساءل جريدة البلاغ [٨٥] الإسلامية: «والغريب في هذا الأمر أن مسلمي بيروت الذين هم أرقى مسلمي سوريا دون شك... كانوا كالكرة في يد من هم أقل رقياً وعلماً ومدنية».

ثانياً: السبب الاقتصادي

لقد لعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً في وقوف الأكثرية الإسلامية ضد لبنان الكبير، وحسبنا الإشارة إلى النواحي التالية:

أ. **قضية الضرائب**: لقد كانت الشكوى المستمرة للنخب الطائفية الإسلامية في المناطق التي ضمت إلى لبنان الصغير تدور حول تفاوت الضرائب: منها الضريبة العشرية على تلك المناطق، ورسم الـ١٥ بالألف على أثمان العقارات المباعة، وهي ضرائب لم تكن موجودة في أراضي المتصرفية [٨٦]. مع العلم أن بعض القيادات السنيّة كانت تذكر المسؤولين أن من جملة الدعايات التي أُغري بها أبناء الملحقات للانضمام للبنان الكبير كانت المساواة في دفع الضرائب [٨٧].

إن الصحف التي تعكس مواقف التيارات الإسلامية فيها إشارات مستمرة إلى قضية الضرائب على امتداد العشرينات والثلاثينات. فجريدة الحقيقة تطالب بالمساواة في دفع

٨٢. جريدة «الحقيقة»، ع ١١٨٩، ٦ تشرين الثاني ١٩١٩.
٨٣. المرجع نفسه، ع ١١٤٣، ٢٩ تموز ١٩١٩.
٨٤. المرجع نفسه، ١٨ و١٩ آب ١٩١٩.
٨٥. جريدة «البلاغ»، ١٩ آب ١٩٢٠.
٨٦. راجع كلمة خير الدين الأحدب، **محاضر مجلس النوّاب** (١٩٣٤ ـ ١٩٣٥) ص ١٩٨ ـ ١٩٩؛ وكلمة خالد شهاب في جلسة ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣١ (**محاضر مجلس النواب**، ١٩٣١ ـ ١٩٣٢، ص ٦٩)؛ **ومحاضر مجلس النواب** ١٩٢٧، ص ١٧ ـ ١٨.
٨٧. راجع كلمة خالد شهاب، **محاضر مجلس النواب** (١٩٣١ ـ ١٩٣٢)، ص ٧٠.

الضرائب مشيرة إلى أن الملحقات ليست مستعمرة للبنان [٨٨]. وجريدة الحوادث تورد تقريراً عن أهالي عكار الذين يشعرون أنهم إنما ألحقوا بلبنان لأجل تأدية الضرائب [٨٩].

وجريدة العهد الجديد تؤكد أن لبنان الصغير معروف بضعف موارده حتى يكاد يصح فيه القول أن لا مكلف فيه، ولم يبق أحد منا يشك من أن لبنان الكبير إنما خلق لنفع الصغير وأبنائه [٩٠]. وتورد الصحيفة، نقلاً عن رئاسة الوزراء، أرقام ما تدفعه المحافظات من الضرائب سنوياً، فيبدو أن البلاد الملحقة بلبنان كانت تدفع ما مجموعه ١،١٥٩،٣٩٦ ليرة بينما محافظات لبنان القديم كانت تدفع ٢٦٢،٦٨٢ ليرة [٩١].

وجريدة بيروت تفسر الرغبة بالوحدة مع سوريا من أهالي صيدا قسم من جبل عامل بعدة أسباب في طليعتها:

١. الهرب من الإجحاف في توزيع الحقوق الطائفية... ندفع مئة ألف ليرة ذهباً ولكننا لا نستفيد بأكثر من سبعة آلاف...

٢. الوحدة تغني عن جمهوريتي (السورية واللبنانية) وبالتالي تقلّ التكاليف وبالتالي الضرائب [٩٢].

ب. **قضية الغبن من الوظائف**: بالرغم من أن جريدة لسان الحال [٩٣] قد أشارت إلى وجود مساواة في عدد الموظفين المسلمين (٢٧٣) والمسيحيين (٢٧٤)، إلا أن الاحتجاجات الإسلامية على الغبن في وظائف الدولة كانت مطروحة باستمرار.

فمحمد باشا المخزومي يعتبر أن المسلمين مظلومون في لبنان وهم يعاملون بعدم المساواة [٩٤]. وتؤكد البلاغ [٩٥] أن المسلمين هم الأكثرية ولا يوجد سبب وجيه لإبعادهم عن الوظائف، لأنهم الأكثر تمرّساً بهم منذ العهد التركي. وترى «الحقيقة» أن الإفرنسيين يساعدون الموارنة أكثر من غيرهم ويغيّرون الموظفين المسلمين بموظفين مسيحيين وذلك باسم التعصب [٩٦]. كما يقوم

٨٨. جريدة «الحقيقة»، ع ١٤٤١، ٢٤ آذار ١٩٢١.
٨٩. «الحوادث»، ع ٩٣٦، ١٥ أيار ١٩٢٥.
٩٠. جريدة «العهد الجديد»، ع ١٠٧، ٢١ آب ١٩٢٥.
٩١. المرجع نفسه، ع ٣١٠، ٦ أيلول ١٩٢٧.
٩٢. جريدة «بيروت»، ع ٦، ١ آب ١٩٣٦.
٩٣. جريدة «لسان الحال»، ع ٨٣٩٩، ١٣ آب ١٩٢١.
٩٤. جريدة «البلاغ»، ع ١٩٥٩، ٢٥ حزيران ١٩٢١.
٩٥. المرجع نفسه، ع ١٩٦٧، ٦ تموز ١٩٢١.
٩٦. جريدة «الحقيقة»، ع ١٤٤٠، ٢٣ آذار ١٩٢١؛ وجريدة «العهد الجديد»، ع ١٥٧، ٣ كانون الثاني ١٩٢٦.

دعاة لبنان الكبير في رأي «العهد الجديد» بفرض تفوق فريق على الآخر وإذلال العنصر الإسلامي من كل الوجوه[97]، الأمر الذي يؤدي إلى الشكوى من وضعية المسلمين عامة في لبنان الكبير ومن سخط غير المسلمين في سائر مجالس الحكومة[98]. وتشتكي العهد الجديد قائلة: لنا حقوق مهضومة في كل فروع الإدارة، فموظفونا قلائل وهم في أدنى الوظائف ولغتنا تكاد تضيع في زوايا المعاملات[99].

إن الغبن الذي لحق بالمسلمين على صعيد وظائف الدولة، في فترة الإنتداب، ربما ارتبط بإحجام أكثرية المسلمين عن كل ما من شأنه الدلالة عن موافقتهم على قيام الكيان السياسي اللبناني[100]، وبعد عام ١٩٣٦ بدا أن هناك تغيّراً في الموقف الإسلامي إزاء قضية الوظائف.

ج. **الحرمان من المكاسب والمشاريع**: كانت قضية المساواة ورفع الغبن والحرمان وتحقيق المشاريع في المناطق الإسلامية من المطالب المحورية بالنسبة للنخب الإسلامية. فعند بحث الدستور اللبناني عام ١٩٢٦، وخاصة المادة «٧» التي تنص على المساواة بين اللبنانيين، يطلب بعض نواب المناطق الإسلامية تحديد القول «إن المساواة بين المناطق». ويعلّق محمد الرزّاق «نائب عكار» أن عدم المساواة هو الذي حمل خمسة من الزملاء «النواب» أن يطلبوا الانفصال[101]. وتحت عنوان: «المساواة أمر مفقود في لبنان»، ندّدت جريدة «العهد الجديد» بالغبن اللاحق ببعض الجماعات في الوظائف وفي الترقيات والإعانات المالية التي توزعها الحكومة على المؤسسات الخيرية والمعاهد الخاصة[102]. وفي هذا المجال نشير إلى الإحتجاج الذي قدمته جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية في ١٤ آب ١٩٣٤ حول الحيف اللاحق من جرّاء توزيع المنح المدرسية[103]. وفي العام ١٩٣٦ احتجت جريدة بيروت على نيل $\frac{1}{7}$ فقط من المساعدات المدرسية للمسلمين بينما من الواجب أن ينالوا النصف[104]. وتحت عنوان «الأرقام تتكلم» تشير الجريدة نفسها إلى أن «الطوائف المسيحية تنال ٨٢٪ من مخصصات مديرية العدلية»[105].

د. **ترابط المصالح مع الداخل السوري**: لقد تضررت البورجوازية الإسلامية في المدن بشكل بارز من عملية التجزئة التي حصلت، واعتبرت أن تجارة الساحل ستبور إذا ضايقها

٩٧. جريدة «العهد الجديد»، ع ١١٦، ١٠ أيلول ١٩٢٥.
٩٨. المرجع نفسه، ع ١٠٨، ٢٣ آب ١٩٢٥.
٩٩. المرجع نفسه، ع ٥٨، ٣١ أيار ١٩٢٥.
١٠٠. جريدة «بيروت»، ع ٦٠، ١٩ تشرين الأول ١٩٣٦.
١٠١. أنور الخطيب، **مراحل الدستور اللبناني**، ص ٩ـ ١٠.
١٠٢. جريدة «العهد الجديد»، ع ١١٨٨، ٣٠ تموز ١٩٣١.
١٠٣. **محاضر مجلس النواب** (١٩٣٤ ـ ١٩٣٥)، ص ١٨.
١٠٤. جريدة «بيروت»، ع ١، ٢٧ تموز ١٩٣٦.
١٠٥. المرجع نفسه، ع ٥٨، ١٦ تشرين الأول ١٩٣٦.

الداخل. والحل، في رأيها، أن الوحدة هي أكبر عامل على صيانة اقتصاديات البلاد. في الساحل التجارة وفي الداخل الزراعة التي لا غنى عنها[106]. ولا غنى للإثنين عن بعضهما البعض[107]. وأفضل معبر عن موقف البورجوازية الإسلامية كان عمر الداعوق الذي قال[108]: «بيروت كانت قبل الحرب العالمية مركزاً تجارياً له مكانته وكان يرتاده جميع تجار البلدان الداخلية والأقطار العربية والشرقية كالعراق وفلسطين والعجم والأناضول وسواها، أما الآن فقد تضعضع مركز بيروت التجاري بسبب هذا الانفصال السياسي وما لحق ذلك من عراقيل قضت على العلاقات التجارية مع تلك الأقطار، وليس في إمكان بيروت أن تستعيد مركزها التجاري إلا إذا ارتبطت بالأقطار المذكورة بإنشاء خطوط سكك حديد». ورد سبب جذور الأزمات الإقتصادية التي عرفتها مدن الساحل إلى التغييرات الجغرافية التي حصلت في المنطقة[109]. وفي مجال تعداد أسباب الرغبة في الوحدة مع سوريا يورد بعض أهالي صيدا، عام ١٩٣٦، جملة أمور منها: إن الوحدة تؤدي إلى السيطرة على التشريع الجمركي في كل ناحية، وبالتالي حماية المنتوج الوطني، وانتظار التحسن في الأحوال التجارية، وانتظار أن تصبح صيدا أسكلة الشام. وهم يعلقون على هذا آمالاً جساماً ليعوضوا ما خسروه في كساد الزراعة[110].

بالإضافة إلى هذه الجوانب الإقتصادية التي استعرضنا ثمة جوانب أخرى لم نتطرق إليها وساهمت في وقوف تيار إسلامي واسع مع الوحدة السورية وضد لبنان الكبير. وحسبنا أن نشير إلى سيطرة سلطات الإنتداب على الأوقاف[111]، وتغلغل الرساميل والسلع الغربية إلى المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تراجع المهن المحلية بالإضافة إلى قضايا النقد وغيرها[112].

١٠٦. جريدة «البلاغ»، ع ١٩٦٥، ٤ تموز ١٩٢١.
١٠٧. جريدة «الحقيقة»، ع ١١٠٠، ٢٢ أيار ١٩١٩.
١٠٨. جريدة «العهد الجديد»، ع ١٠٣٠، ١٧ تشرين الأول ١٩٣٠.
١٠٩. جريدة «البلاغ»، ع ٢١٠٨، ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٢.
١١٠. جريدة «بيروت»، ع ٦، ١ آب ١٩٣٦.
١١١. جريدة «العهد الجديد»، ع ٢٨٠، ٢٣ تموز ١٩٢٧؛ وع ٣٧٣، ١٠ كانون الأول ١٩٢٧.
١١٢. يمكن مراجعة جاك كولان حول الحركة النقابية في لبنان؛ وبدر الدين السباعي، **أضواء على الرساميل الأجنبية في سورية**؛ وسعيد حمادة، **النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان**.

ثالثاً : السبب السياسي

ثمة عوامل سياسية متشعبة حدت بأغلبية التيار الإسلامي أن يقف بحذر إزاء الكيان اللبناني الجديد وسنتوقف عند اثنين من أهمها :

أ. **المطالبة بالاستقلال ورفض التجزئة** : منذ مطلع الإنتداب ونسبة غير قليلة من الشخصيات والقوى الإسلامية تشدّد على مطلب الإستقلال . وفي هذا الصدد يقول رياض الصلح : أكون أول المتقدمين وأول المدافعين عن لبنان وكيانه على شرط واحد وهو الاستقلال التام الناجز . وها يدي ويدكم في سبيل الاستقلال التام . أما انفصال واستعباد فلا وألف لا ، لا أقبله أبداً[١١٣] . وفي خطاب ألقاه في صيدا ، يقول : «إنني أعمل معكم كجندي في سبيل لبنان على أن تجمعوا أمركم على طلب الإستقلال الحقيقي»[١١٤] . وتعكس جريدة «العهد الجديد» الموقف من التجزئة : إن إنشاء لبنان الكبير كان بالنسبة للمسلمين بوادر سياسة التجزئة ... وقد ساء المسلمين أن تهمل رغباتهم وأن يقرّر مصيرهم بصورة «كيفية» دون استشارتهم ... إذن إنشاء لبنان الكبير مبني على هضم حق أساسي لا تصفو القلوب ولا ترتاح إلا إذا أعيد هذا الحق لأصحابه[١١٥] . ولو فرضنا وحافظنا على الوضع الحاضر بحدوده التي ينص عليها الدستور اللبناني نصف سكان الجمهورية اللبنانية غير راضٍ عن وطنه ، يختنق في صدره حب هذا الوطن ويعلّم أولاده كراهيته ، ويقول لهم إنهم غرباء فيه وان وطنهم الحقيقي يمتد إلى أبعد من لبنان ويجتاز هذه الحدود إلى ما وراءها حيث يرفرف علم جميل له قدسيته وجماله وتاريخه وجهاده[١١٦] (العلم السوري) .

ب. **التخوف من الخطرين الأوروبي والصهيوني** : كان هناك تصوّر في الأوساط الإسلامية أن استقلال لبنان عن سوريا والاستغناء عن مواردها يوقعه فريسة في يد الأوروبي[١١٧] . ويصرح الأحدب الذي سيصبح رئيساً لوزراء لبنان عام ١٩٣٧ : نعتقد أنه

١١٣. جريدة «العهد الجديد» ، ع ٤٤٢ ، ٢٨ آذار ١٩٢٨ .
١١٤. المرجع نفسه ، ع ٤٨٥ ، ٢٩ أيار ١٩٢٨ .
١١٥. المرجع نفسه ، ع ٣٨٣ ، ٢٤ كانون الأول ١٩٢٧ .
١١٦. جريدة «بيروت» ، ع ٢ ، ٢٨ تموز ١٩٣٦ .
١١٧. جريدة «الحقيقة» ، ع ١١١٤ ، ١٤ حزيران ١٩١٩ .

ليس بإمكان الجماعات المختلفة في لبنان التنازل عن عروبتها لتدين بها البقعة الصغيرة من الأرض التي لا تكاد تكفي لغذاء أهلها ، والتي ليس بمقدورها أن تكون إلا دولة إقليمية صغيرة معرّضة في كل حين لنزاعات السياسة الأوروبية ، من هنا تحقيق الوحدة يشعر بالعزة القومية . وبالاتحاد يصبح لهذه المنطقة شأن في مواجهة السيطرة الأوروبية[١١٩] . ومن جهة أخرى فالإتحاد ضروري لمواجهة الخطر الصهيوني الذي يهدّد المسلمين والمسيحيين[١٢٠] على السواء .

• • •

١١٨. جريدة «العهد الجديد» ، ع ٩٢٥ ، ٢١ أيار ١٩٣٠ .
١١٩. جريدة «بيروت» ، ع ٦ ، ١ آب ١٩٣٦ .
١٢٠. جريدة «الحقيقة» ، ع ١١٣٨ ، ٢٣ تموز ١٩١٩ .

الإتجاه الميثاقي التعايشي (١٩٣٧ — ١٩٤٣)

بعد مشروع المعاهدة الفرنسية — اللبنانية، عام **١٩٣٦**، حدث تطور هام في موقف النخب الإسلامية من الكيان اللبناني وعلاقته بسورية، علماً أن بذور هذا الموقف كانت موجودة قبل هذا التاريخ. فبالإضافة إلى محمد الجسر الذي دافع عن الخصوصية اللبنانية وعبد الحليم الحجار والحزب الجنبلاطي وغيرهم الكثير، وقد تعاونوا جميعاً مع الانتداب، نلاحظ بروز أصوات إسلامية من مثل عادل[١٢١] وكاظم الصلح وغيرهما تدعو للتفاهم مع المسيحيين على قاعدة استقلال لبنان عن الفرنسيين والتخلي عن مطلب الوحدة مع سوريا. وفي نظر الدكتور ألبرت حوراني[١٢٢] أنه كان هناك سببان لاندماج المسلمين في الكيان السياسي اللبناني:

الأول: تأثير مدينة بيروت النامي. وهي التي جذبت إليها، بعد أن أصبحت عاصمة لبنان، عدداً كبيراً من عائلات الجبل، الأمر الذي أوجد روابط صداقة وعلائق مصلحية بين البورجوازية الجبلية والبورجوازية المدينية.

الثاني: إدراك القوميين العروبيين أن السبيل الوحيد للتخلّص من الانتداب الفرنسي كان القبول ببعض التنازلات لقاء تنازلات مسيحية مقابلة. ومهما يكن من أمر فإن المرتكزات الأساسية التي تمحورت حولها بشكل عام إيديولوجيا النخب الإسلامية، في الفترة التي تهمنا، يمكن اختصارها بالنقاط التالية:

أ) القضية العربية تتطلب رضى المسيحيين وعدم المعاداة بين الطوائف

لقد تفهم بعض النخب الإسلامية أن ثمة جدلية بين الموقف السياسي المصطبغ بالصبغة الإسلامية وبين استمرار الخوف عند الفئات المسيحية الأمر الذي كان يعزز استجارة هذه الفئات بالقوى الخارجية وبخاصة فرنسا.

وكان رياض الصلح الأكثر وضوحاً وفهماً بالنسبة لهذه القضية. فقد صرح عام **١٩٣١** أن المسلمين لا يقصدون عداء لطائفة من شقيقاتهم في لبنان أو لحكومة لبنان نفسها ولا لغاية سياسية، إنما هم رواد مصلحة عامة لا أكثر ولا أقل"[١٢٣]. وقبل ذلك في عام **١٩٢٨** نقل عنه

---

١٢١. عادل الصلح، **حزب الاستقلال الجمهوري**، دار الطليعة، ١٩٧٠.

١٢٢. باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، دار النهار، ١٩٧٨، ص ٦٨ (نقلاً عن بايندر، Politics in Lebanon نيويورك، ١٩٦٦، ص ٢٧).

١٢٣. جريدة «العهد الجديد»، ع ١٢٧٤، ٢٢ كانون الثاني ١٩٣١.

قوله: «إنني آثر أن أعيش في كوخ داخل وطن لبناني مستقل من أن أعيش مستعمراً في أمبراطورية عربية»[١٢٤]. وبعد ذلك بـ١٦ سنة صرّح في دمشق قائلاً: إنني أفضل اتفاق المسيحيين والمسلمين على أمبراطوريات عظيمة ليست مستقلة[١٢٥]. وفي جو التقارب الذي حصل بين البطريرك الماروني وقيادات الكتلة الوطنية في دمشق في منتصف الثلاثينات برز رأي صلحي آخر (كاظم الصلح) يدعو لتخطّي الانقسام التقليدي (لبناني تعني مسيحي، والوحدة وسوريا تعني مسلم) بحيث يتم اللقاء المسيحي — الاسلامي في إطار المواطنية اللبنانية، ومن ضمن الإنتماء العربي الشامل الذي يعلو على الرواسب الطائفية[١٢٦]. كما أن جريدة بيروت لصاحبها محي الدين النصولي كانت منبراً للمواقف الهادفة للتقارب بين الطوائف. فهذا مقال لمحمّد علي يهم يعتبر أن «المسلم والمسيحي كانا تحت رحمة الظروف والظلم للاثنين ولم تأخذ الدولة بناصر المسلم إلا لمجابهة مساعدة الدول الأوروبية للمسيحيين. المسلمون أصبحوا يعون خطر بقاء الأقليات في يد أوروبا وهم مستعدون للتساهل»[١٢٧]. ويشير مقال آخر على أنه من الواجب أن لا ننسى نصف سكان البلاد (أي المسيحيين) ونحاول أن نندغم معهم لنوصلهم إلى الوحدة لئلا نصل في المستقبل إلى أمور يصعب إصلاحها[١٢٨].

ب) الالتقاء يجب أن يتم على مبدأ الإستقلال

لقد كان تحقيق الاستقلال من المطالب الجوهرية التي استقطبت أغلبية النخب الاسلامية منذ بدء الانتداب. وكان ثمة ترابط، في منطق هذه النخب، بين الاستقلال عن فرنسا من جهة، والإندماج بالداخل السوري من جهة أخرى. لكن معادلة الميثاق الوطني ربطت الاستقلال عن فرنسا بعدم الاندماج مع سوريا مع تعاون وثيق مع البلدان العربية. وهذا التعاون لا يضير الاستقلال ولا ينتقص منه[١٢٩]. إنه استقلال ناجز تام للبنان بحدوده الحاضرة[١٣٠]، إنه استقلال يتحفظ إزاء كل الدعوات الإندماجية بمشاريع الوحدات العربية أو السورية، كما فعل رياض الصلح في ٢٠ ك٢ ١٩٥١ عندما رفض مشروع رئيس الوزراء السوري للوحدة

١٢٤. المرجع نفسه، ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٨؛ ونجلا عطية، **موقف اللبنانيين السنّة من الدولة اللبنانية**، أطروحة، لندن، ١٩٧٣، غير منشورة، ص ١٣٠.
١٢٥. جريدة «بيروت»، ع ٢١٠٦، ١٥ آب ١٩٤٤.
١٢٦. باسم الجسر، المرجع السابق، ص ٤٧٥.
١٢٧. جريدة «بيروت»، ع ٣٩، ٩ أيلول ١٩٣٦.
١٢٨. المرجع نفسه، ع ٣٣، ٢ أيلول ١٩٣٦.
١٢٩. من خطاب رياض الصلح بعد عودته من الاسكندرية حيث تم تصديق ميثاق الجامعة العربية، **محاضر مجلس النواب** (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤).
١٣٠. من خطاب عبد الحميد كرامي، **محاضر مجلس النواب** (١٩٤٤ ـ ١٩٤٥)، ص ٢٧٠.

العربية[١٣١]. إنه استقلال ارتضيناه إلى الأبد[١٣٢]. وعندما اختل مبدأ التمسك بالاستقلال في الخمسينات، إن من جهة القيادة الشمعونية، باتجاه الأحلاف الغربية، أو من جهة القيادات الإسلامية، باتجاه الموجة الناصرية، اختل الوضع وكان من العوامل التي أدت إلى فتنة ١٩٥٨.

ج) التشديد على شعاري العدل والمساواة

هناك تقليد قديم، في الفكر السياسي الإسلامي، أساسه التشديد على مبدأي العدل والمساواة. ولا مجال للتطرق لذلك من الفكر المعتزلي، في مطلع التاريخ الإسلامي، حتى التيارات الإصلاحية في العصور الحديثة.

فمفتي الجمهورية اللبنانية محمد توفيق خالد يقول أمام بيو إن المسلمين هم دعاة إلفة وإخاء صحيح، وهم طلاب عدل ومساواة لأن العدل أساس الملك[١٣٣]. وأمام الجنرال ديغول في بحمدون عام ١٩٤٢: نحن المسلمين لا ننشد إلا التمتع باستقلالنا وكرامتنا الوطنية، وكمواطنين لا نريد إلا العدل والمساواة التامة المعنوية والمادية بيننا وبين أبناء الوطن[١٣٤]. وأمام دانز يشير إلى أن أماني المسلمين تستند إلى التاريخ والكرامة والعدل وإلى شغفهم بمبادئ الحرية والمساواة[١٣٥]. وأمام كاترو يؤكد المفتي أن المسلمين ينشدون في بلادهم وبين بني قومهم المساواة والعدل بصفتهم مواطنين مخلصين[١٣٦]. ووسيلة الاستقرار الاجتماعي والسياسي— يضيف المفتي— هي إقامة المساواة والعدل بين جميع الطوائف[١٣٧]. وعندما كلف خير الدين الأحدب برئاسة الوزارة عام ١٩٣٧ اعتبر أن البلاد دخلت عصراً جديداً هو عصر العدل والمساواة في الحقوق والواجبات[١٣٨].

وفي المؤتمر الذي عقدته الطوائف المحمدية في ٢١ حزيران ١٩٤٣ طالب المفتي خالد بالعدل والمساواة لمصلحة الجميع، وكذلك رياض الصلح اعتبر بأن العدل الذي يطالب به إنما هو في مصلحة الطوائف اللبنانية كلها، لا في مصلحة طائفة واحدة.

١٣١. الشيخ بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٣، منشورات أوراق لبنانية، ١٩٦١، ص ٣٥٠.
١٣٢. جريدة «الإيمان»، ع ١٠١، ٦ كانون الثاني ١٩٤٦.
١٣٣. جريدة «بيروت»، ع ٦٩٣، ١١ شباط ١٩٣٩.
١٣٤. محمد توفيق خالد، **بعض الخطب والمذكرات**، المرجع السابق، ص ١٧.
١٣٥. المرجع نفسه، ص ٩.
١٣٦. المرجع نفسه، ص ١٠.
١٣٧. المرجع نفسه، ص ٢١.
١٣٨. جريدة «بيروت»، ع ١١١، ٦ شباط ١٩٣٧.